Alexandria Journal of Managerial Research & Information Systems

مجلة اسكندرية للبحوث الادارية ونظم المعلومات

Print ISSN : 2974-4318 online ISSN:2974-4326

دراسة تآثير الشمول المالي على التنمية البشرية في جمهوريه مصر العربيه

1 ا.د طارق الدمياطي 2 حسين حسين فتحي

Article Info

Article Language: Arabic

معلومات المقالة

لغة المقالة:العربية

Abstract

This research aims to study the impact of Financial Inclusion on Human Development in the Arab Republic of Egypt. The data covers the years 2011 to 2021. In this research, three Human Development components are examined namely, Income, Life Expectancy and Years of Schooling. The indicators of institutional determinants of Financial Inclusion are the use of Debit Card, Using a Credit Card, Borrowing from a Formal Financial Institution and Saving in a Formal Financial Institution. Standard statistical tests are implemented.

Three models are developed to help explain the relationship between Human Development and Financial Inclusion. The results show that Credit Card Use has no significant effect on Inequality-Adjusted Life Expectancy. On the other hand, the Use of Debit Cards, Savings at a Financial Institution, and Borrowing from a Formal Financial Institution have significant and negative effects on Inequality-Adjusted Life Expectancy. The results also show that Savings at a Financial Institution has no significant effect on Inequality-Adjusted Income. Nevertheless, the Use of Credit Card, Use of Debit Cards, and Borrowing from a Formal Financial Institution all have a significant negative impact on Inequality-Adjusted Income. The results show that Credit Card Use has no significant effect on Inequality-Adjusted Education. Nevertheless, the Use of Debit Cards, Savings at a Financial Institution, and Borrowing from a Formal Financial Institution all have a significant negative impact on Inequality-Adjusted Education. The above findings extend other related studies that have concluded that Financial Inclusion has

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الشمول المالي على التنمية البشرية في جمهوريه مصر العربيه. تغطي البيانات التي تم الحصول عليها واستخدامها في هذا البحث الفترات التي تبدأ من عام 2011 حتى عام 2021. وفي هذا البحث، يتم عرض مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة – وكل عنصر من مكوناته؛ يتم استخدام الدخل ومتوسط العمر المتوقع وسنوات الدراسة كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة هي المحددات المؤسسية للشمول المالي؛ استخدام بطاقة الخصم، واستخدام بطاقة الائتمان، والاقتراض من مؤسسة مالية رسمية والادخار في مؤسسة مالية رسمية. وبما أن البيانات عبارة عن جداول سلاسل زمنية مقطعية، يتم تطبيق اختبار مواصفات هاوسمان"Hausman" لتحديد ما إذا كان ينبغي استخدام نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية. كما يتم تناول وفحص مسألة الخطية مقابل اللاخطية. تم أيضًا تطبيق اختبار التغايرية لإظهار ما إذا كانت البقايا متجانسة أم غير متجانسة.

من تحليل البيانات التي تم الحصول عليها موضوع هذا البحث، تم تطوير عشرة نماذج للمساعدة في شرح العلاقة بين التنمية البشرية والشمول المالي، مع الأخذ في الاعتبار الدخل والجوانب الجغرافية للبلدان في جميع أنحاء العالم موضوع البحث على مدى الفترات الزمنية المستخدمة في الفريق. البيانات في هذا البحث.

وتنقسم النماذج في هذا الفصل إلى ثلاث مجموعات من النماذج. تدرس المجموعة الأولى آثار أربعة مؤشرات للشمول المالي على المكونات الثلاثة لمؤشر التنمية البشرية. وتدرس المجموعة الثانية نفس العلاقة التي تناولتها المجموعة الأولى مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الإقليمية. وتدرس المجموعة الثالثة نفس العلاقة التي تناولتها المجموعة الأولى مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات مستويات الدخل.

أظهرت النتائج أن استخدام بطاقات الائتمان ليس له تأثير كبير على متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة. ومن ناحية أخرى، فإن كل استخدام لبطاقات الخصم، والمدخرات في مؤسسة مالية، والاقتراض من مؤسسة مالية رسمية لها آثار كبيرة وسلبية على متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة. كما اوضحت النتائج أن استخدام بطاقات الائتمان ليس له تأثير كبير على متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة. ومن ناحية أخرى، فإن كل استخدام لبطاقات الخصم، والمدخرات في مؤسسة مالية، والاقتراض من مؤسسة مالية رسمية لها تأثير سلبي كبير على متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة.. ومن ناحية أخرى، فإن كل استخدام لبطاقات الخصم، والمدخرات في مؤسسة مالية، والاقتراض من مؤسسة مالية رسمية لها تأثير سلبي كبير على متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة. تعتبر نتائج النموذج 3 مهمة بالنسبة للدخل المتوسط الأعلى، والدخل المرتفع، والدخل المتوسط الأدنى. النتائج المذكورة أعلاه توسع نطاق الدراسات الأخرى ذات الصلة التي خلصت إلى أن الشمول المالي له آثار كبيرة وإيجابية على متوسط العمر المتوقع. ومع ذلك فإن نتائج هذا البحث (النموذج 1 والنموذج 2 والنموذج 3) تظهر تأثيراً سلبياً على متوسط العمر المتوقع.

الكلمات المفتاحية: مؤشر التنمية البشرية والشمول المالي ومعامل التحديد. (R2

significant and positive effects on Human Development. However, the results of this research show a negative effect on Human Development.

Keywords: human Development Index, Financial Inclusion, Egypt

1 استاذ التمويل بالجامعة الامريكية بالقاهرة

2 باحث–الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

1- مقدمة

يعد الشمول المالي أداة سياسية رائعة تهتم الدول بشكل متزايد بتبنيها وتعزيزها من أجل تمكين وتمكين سكانها ورعاية تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية. وغني عن القول أن النظام المالي يلعب دورا محوريا في أي اقتصاد، ويعتقد أن تطوير النظام المالي له تأثير على تطوير النظام الاجتماعي والاقتصادي الشامل للبلد.

كأداة لتطوير النظام المالي وتأثيره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، كان الشمول المالي محل اهتمام الباحثين في مجموعة المعرفة الحديثة. ومن أبرز الباحثين المهتمين بالموضوع، اهتم Sarma (2008 و2011 و2012) بتطوير أحد المؤشرات الأكثر شيوعًا التي تقيس مدى اعتماد البلدان وتطبيقها لأدوات سياسة الشمول المالي (أي مؤشر الشمول المالي). إدراج ."IFI" وفقًا لSarma، يتم منح البلدان درجة وتصنيفًا على أساس مدى شمولها ماليًا بناءً على ثلاثة أبعاد رئيسية – الوصول والتوافر والاستخدام. تم تطوير مؤشر التنمية المالية الدولي – الذي وضعه Sarma (2008) – على أسس مماثلة لتلك التي تم تطويرها على مؤشر التنمية البشرية (HDI) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وكنهاية منطقية للمنهجية التي تم تطوير المؤسسات المالية الدولية على أساسها، كانت العلاقة بين المؤسسات المالية الدولية ومبادرة التنمية البشرية مثيرة للاهتمام إلى حد قدرة البلدان التي تتبنى الشمول المالي على تعزيز بيئاتها الاجتماعية والاقتصادية. ومنذ ذلك الحين، أبدى باحثون آخرون اهتمامًا بتطبيق مؤسسة Sarma المالية الدولية، وتطوير مؤشراتهم الخاصة للشمول المالي واستكشاف العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن معظم الجهود البحثية المبذولة لهذه الأغراض المقصودة اقتصرت على عينات ضيقة من عدد قليل من البلدان أو المقاطعات أو حتى المدن في بلد واحد. قام عدد قليل جدًا من الباحثين بمحاولات لتغطية دول العالم بأكملها أو حتى دول بأكملها في مناطق معينة بسبب العديد من القيود البحثية التي تواجهها، والتي تتمثل في توفر البيانات حول الشمول المالي و/أو التنمية البشرية لدول العالم.

تم تطوير مؤشر التنمية البشرية (HDI) لأول مرة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في عام 1990. ويلخص مؤشر التنمية البشرية العوامل الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (البشرية) للبلدان. يتضمن مؤشر التنمية البشرية ثلاثة أبعاد رئيسية لقياس التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ الدخل والصحة والتعليم. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس بُعد الدخل لبلد ما في المؤشر، ومتوسط العمر المتوقع هو مقياس النتائج الصحية لبلد ما في المؤشر، وسنوات الدراسة هي مقياس بُعد التعليم لبلد ما في المؤشر. كانت الفلسفة الكامنة وراء تطوير مؤشر التنمية البشرية هي أن النمو الاقتصادي وحده لا يمكن أن يكون مقياسًا كافيًا للتنمية الاقتصادية المستدامة لبلد ما. ومع ذلك، لا يتضمن مؤشر التنمية البشرية العديد من العوامل المهمة الأخرى التي لا تزال مهمة لرفاهية الإنسان وازدهاره، مثل عدم المساواة، والفقر، والأمن البشري، والتمكين، وما إلى ذلك. وإدراكًا لهذه القيود المفروضة على مؤشر التنمية البشرية، يقدم مكتب تقرير التنمية البشرية (HDRO) عوامل مركبة أخرى المؤشرات بمثابة بديل أوسع لبعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية البشرية وعدم المساواة والتفاوت بين الجنسين والفقر.

إن الاهتمام باستكشاف تأثير الشمول المالي على التنمية البشرية هو اهتمام لم يتحقق في الوقت الحالي، خاصة وأن التحدي الذي يواجهه الباحثون عندما يتعلق الأمر بتوافر البيانات. كما أن مؤشرات التنمية الأخرى التي تضع قضايا تنموية رئيسية مثل عدم المساواة والفقر والأمن الإنساني والتمكين وغيرها لم يتم توظيفها في سبيل هذا الاهتمام البحثي. ولذلك، يُعتقد أنه من الأهمية بمكان محاولة استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية مع إشارات خاصة إلى الجوانب المختلفة غير المعالجة لكل من الشمول المالي والتنمية البشرية. ومن ثم، فإن هذا البحث مخصص لاستكشاف تأثير الشمول المالي (الذي يتم قياسه من حيث المحددات المؤسسية للشمول المالي) ومؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة(IHDI) .

2-أهمية البحث:

ينبغي أن يساهم هذا البحث في الأدبيات الموجودة حول الشمول المالي والتنمية البشرية من خلال توفير مقياس شامل ومحدث للشمول المالي، باستخدام مجموعة بيانات كبيرة ومتوازنة، وتطبيق تقنيات اقتصادية قياسية صارمة وقوية، واستكشاف الفروق الدقيقة والتعقيدات في العلاقة. بين المفهومين. وينبغي أن يكون لهذا البحث أيضًا أهمية عملية لواضعي السياسات والممارسين وأصحاب المصلحة المهتمين بتعزيز الشمول المالي والتنمية البشرية كأهداف تكميلية ويعزز بعضها بعضًا.

3-أهداف البحث:

يتم إجراء البحث من أجل تحقيق الأهداف التالية :

1. دراسة التأثير الذي قد يحدثه الشمول المالي على الصحة.
2. دراسة التأثير الذي قد يحدثه الشمول المالي على الدخل.
3. دراسة التأثير الذي قد يحدثه الشمول المالي على التعليم.

4-فرضيات البحث:

الفرضية 1: "الشمول المالي له تأثير كبير على الصحة"

الفرضية 2: "الشمول المالي له تأثير كبير على الدخل"

الفرضية 3: "الشمول المالي له تأثير كبير على التعليم"

5- الدراسات السابقة

أحد أكثر الباحثين تأثيراً في مجال الشمول المالي وربما أهميته وعلاقته بالتنمية البشرية هو Sarma (2008). بدافع من حقيقة أن المؤشرات الفردية للشمول المالي لا توفر سوى فهم جزئي ومضلل لمدى الشمول المالي للمجتمع، اقترح Sarma (2008) أحد أكثر مقاييس الشمول المالي استخدامًا حاليًا، وهو مؤشر الشمول المالي (IFI). يعد IFI مقياسًا شاملاً يمكّن الباحثين ليس

فقط من قياس مدى شمول أو استبعاد سكان الدولة ماليًا، ولكنه يمكّن الباحثين أيضًا من مقارنة مدى الشمول المالي بين الدول. يعد مؤشر التنمية المالية (IFI)، الذي طوره Sarma (2008)، مقياسًا شاملاً متعدد الأبعاد تم تطويره بما يتماشى مع مؤشرات التنمية المعروفة مثل مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) تم تطبيق منهجية مماثلة لتلك التي تم تنفيذها لتطوير مؤشر التنمية البشرية بواسطة Sarma (2008) من أجل تطوير المؤسسات المالية الدولية. وقد شمل Sarma (2008) 4 مؤشرات من أجل تكوين المقياس الشامل، المؤسسات المالية الدولية. وكانت المؤشرات الأربعة هي عدد الحسابات المصرفية (لكل 1000 شخص بالغ)، وعدد فروع البنوك (لكل 100000 شخص بالغ)، والائتمان المحلي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، والودائع المحلية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أيضًا). تقع قيمة IFI لدولة ما بين "صفر" و"واحد"، ويشير "صفر" إلى دولة مستبعدة ماليًا تمامًا، ويشير "واحد" إلى دولة مشمولة ماليًا تمامًا. واستنادا إلى قيمة المؤسسات المالية الدولية التي تمتلكها كل دولة، أصبح من الممكن إجراء مقارنة بين الدول حول مدى إدراج أو استبعاد كل دولة ماليا. قسم Sarma (2008) مقياسهم (IFI) إلى ثلاثة أبعاد – وهي الاختراق والتوافر والاستخدام بناءً على المؤشرات الأربعة المذكورة سابقًا في هذا البحث. وقد قام Sarma (2008) بتطبيق IFI على 100 دولة في عام 2004. وتم تطبيق الأبعاد الثلاثة جميعها على 55 دولة فقط في أبحاثها، وذلك بسبب توفر البيانات. ووفقا للنتائج التي توصلوا إليها، تمكن Sarma (2008) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن الدول الثلاث الأولى التي تتمتع بالشمول المالي هي إسبانيا والنمسا وبلجيكا على التوالي. ومن ناحية أخرى، كانت الدول الثلاث الأقل شمولاً مالياً هي مدغشقر وأوغندا وأرمينيا على التوالي.

من بين الأعمال الرائعة التي قام بها Sarma، كان العمل مع Pais (2011) في تحليل العلاقة بين IFI وHDI، خاصة وأن كلا من IFI و HDIيتبعان منهجية مماثلة عند تطويرهما لأول مرة. انطلاقًا من السؤال حول ما إذا كانت تنمية دولة ما تؤدي إلى المزيد من الشمول المالي في تلك الدولة، كان Sarma & Pais (2011) مهتمين بالتحليل التجريبي للعلاقة السببية بين مؤشر التنمية البشرية (الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والمؤسسات المالية الدولية (2008). تم تطويره بواسطة Sarma، (2008) طبق Sarma & Pais (2011) تحليلهما على 49 دولة، وقاما بحساب وجمع بيانات المؤسسات المالية الدولية ومؤشر التنمية البشرية لتلك الدول الخاضعة لأبحاثهما. البيانات المحسوبة للمؤسسات المالية الدولية والتي تم جمعها لمؤشر التنمية البشرية كانت لعام 2004 – بسبب توافر البيانات. بعد تصنيف الدول الخاضعة لأبحاثها بناءً على نتائج IFI وHDI، تمكن Sarma & Pais (2011) من التوصل إلى استنتاج مفاده أنه – مع استثناءات قليلة – فإن كلاً من IFI و HDI يرتبطان بشكل كبير بالنتائج والترتيب ويتحركان معًا بشكل وثيق في نفس الاتجاه.

وقد اهتم العديد من الباحثين الآخرين بدراسة العلاقة بين التنمية البشرية والشمول المالي، وخاصة أولئك الذين تأثروا بأعمال Sarma (2008 و2011). لم يكن عمل Sarma مؤثرًا فيما يتعلق بالعلاقة بين التنمية البشرية والشمول المالي فحسب، بل كان أيضًا مؤثرًا في الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية واستخدامها كمقياس للشمول المالي. اهتم Laha (2011) بدراسة العلاقة بين الشمول المالي البشري، مقاسًا بمؤسسة التمويل الدولية، والتنمية البشرية، مقاسًا بمؤشر التنمية البشرية. وقد طبق

Laha (2011) دراستهم على 31 ولاية في جميع أنحاء الهند، حيث قاموا بجمع بيانات كل من مؤشر التنمية البشرية والمؤسسات المالية الدولية لهم. قام مؤلف هذا البحث بجمع بيانات لثلاثة أبعاد لمؤشر التنمية البشرية (وهي: مستوى المعيشة اللائق، وحياة طويلة وصحية ومعرفة)، بالإضافة إلى ثلاثة أبعاد للمؤسسات المالية الدولية (وهي: اختراق البنوك، وتوافر الخدمات المصرفية، وتوافر الخدمات المصرفية). تم جمع البيانات الثانوية للمتغيرين موضوع الدراسة IFI و HDIللفترة من 2006 حتى 2008. بينما تم جمع البيانات الأولية – المسح – من أكثر من ألف فرد لنفس الفترة الزمنية. تمكن مؤلف هذا البحث من إيجاد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين موضوع الدراسة، مؤشر التنمية البشرية (HDI) والمؤسسات المالية الدولية .(IFI) تمكن مؤلف هذا البحث من إيجاد علاقة متوسطة إلى قوية بين مؤشر التنمية البشرية والمؤسسة المالية الدولية. ومن نتائج بحثهم، تمكن Laha(2011) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن الشمول المالي الناجح هو المحرك الذي ينبغي أن يعزز التنمية البشرية، حيث أن نتائج مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية المالية الدولية وتصنيفهما يرتبطان ببعضهما البعض بشكل كبير.

كان Bagli and Dutta (2012) مهتمين بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية عبر الولايات الهندية. وكان تركيز دراستهم على المستوى المحلي الذي يغطي 28 ولاية هندية. قام Bagli and Dutta (2012) بقياس التنمية البشرية لكل ولاية هندية باستخدام مؤشر التنمية البشرية"HDI" ، بينما استنتجوا مؤشرًا مركبًا لقياس مستوى الشمول المالي لكل ولاية هندية يسمى المؤشر المركب للشمول المالي ."CIFI" تم استخدام البيانات الثانوية المقطعية من مصادر رسمية مختلفة لصالح بحث Bagli and Dutta (2012) للفترة الممتدة من 2009 إلى 2011. ومن تحليل أبحاثهما، تمكن Bagli and Dutta (2012) من العثور على أن هناك وجود علاقة إيجابية كبيرة بين HDI و .CIFIومن ثم، تمكن Bagli and Dutta (2012) من تحقيق الغرض من بحثهما من خلال اكتشاف أن جهود الشمول المالي عززت رفاهية السكان الهنود من مختلف الولايات.

في تركيا، أبدى Yorulmaz (2012) اهتمامًا بالموضوع المطروح. كان Yorulmaz (2012) مهتمًا بالعلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية، وأهمية هذه العلاقة على رفاهية الشعب التركي بالإضافة إلى إدراج تركيا في الاتحاد الأوروبي. وفي بحثهم، قام Yorulmaz (2012) بتقسيم أبحاثهم إلى أقسام. في القسم الأول من بحثهم، حاول Yorulmaz (2012) دراسة ومقارنة العلاقة بين التنمية البشرية والشمول المالي عبر المناطق والمدن في تركيا. في الأقسام الثانية من بحثهم، حاول Yorulmaz (2012) دراسة ومقارنة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية إلى جانب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى في 25 دولة من دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتركيا. في كلا القسمين، قام Yorulmaz (2012) بقياس الشمول المالي باستخدام مؤشر الشمول المالي (IFI) الذي طورته Sarma (2008)، بينما قام Yorulmaz (2012) بقياس التنمية البشرية باستخدام مؤشر التنمية البشرية الموجود في أونال (2008). في القسم الأول من بحثهم، استخدم Yorulmaz (2012) بيانات للفترة من 2004 إلى 2010 لكل من مؤشر الشمول المالي (IFI) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) عبر مناطق ومدن تركيا. بالنسبة للقسم الثاني من بحثهم، استخدم Yorulmaz (2012) بيانات للفترة من 2004 إلى 2010 لكل من مؤشر الشمول المالي (IFI) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) عبر 25 دولة من دول الاتحاد الأوروبي. تظهر نتائج عمل Yorulmaz

(2012) أن قيم ومستويات كل من مؤشر الشمول المالي (IFI) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) تتحرك معًا. ومن ثم، يمكن استنتاج علاقة مهمة بين الشمول المالي والتنمية البشرية عبر مناطق ومدن تركيا. كما تمكن Yorulmaz (2012) من العثور على علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستويات مؤشر الشمول المالي (IFI) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) في دول الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين الخاضعة للبحث. إحدى النتائج التي توصل إليها بحث Yorulmaz (2012) هي أن تركيا كانت الأقل في الشمول المالي بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي الخاضعة لأبحاثها.

بهدف استكشاف الأسس التي تحدد الشمول المالي وآثاره على الأفراد والاقتصاد ككل، حاول Kodan and Chhikara (2013) دراسة التأثير الذي قد يحدثه الشمول المالي على التنمية البشرية. وقد طبق Kodan and Chhikara (2013) دراستهما في 30 ولاية هندية، بالإضافة إلى 55 دولة بما في ذلك الهند. وقام Kodan and Chhikara (2013) بجمع بيانات دراستهما من مصادر وأبحاث مختلفة، مثل "Sarma and Pais (2008)" و"Kuri and Laha (2011)" وهما من الأبحاث المؤثرة في مجال بحثهما. قامKodan and Chhikara (2013) بتطبيق مزيد من التحليل على البيانات التي تم الحصول عليها بغرض تحقيق نتائج واستنتاجات رائعة. ومن تحليلهما، تمكن Kodan and Chhikara (2013) من الإشارة إلى أن الشمول المالي، مقاسًا بـ(IFI) ، له تأثير إيجابي متوسط كبير على التنمية البشرية، مقاسًا بـ (مؤشر التنمية البشرية). وكان الاستنتاج من هذا البحث هو أنه على الرغم من احتمال وجود تعريفات مختلفة للشمول المالي، إلا أن الشمول المالي – بشكل عام – يعد محركًا مهمًا لرفاهية الإنسان والتنمية الاقتصادية "على المستوى الفردي والمستوى الجماعي. ومن ثم، وفقًا لأبحاثهم، ويوصي Kodan and Chhikara (2013) صانعي السياسات بإيلاء اهتمام كبير لتحقيق الشمول المالي كهدف للتنمية المالية.

اهتم Gupta, Chotia and Rao (2014) بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية في الهند. في بحثهم، طبق Gupta, Chotia and Rao (2014) أبحاثهم على 21 ولاية هندية كبرى. قياس التنمية البشرية للولايات الهندية الخاضعة للبحث، تم الحصول على بيانات مؤشر التنمية البشرية (HDI) من تقرير التنمية البشرية في الهند (2011) كبديل. قياس الشمول المالي للولايات الهندية الخاضعة للبحث، تم إنشاء مؤشر متعدد المؤشرات لمؤشر الدخل ومؤشر التعليم ومؤشر الصحة كمؤشر مركب للشمول المالي .(IFI) تضمنت جميع البيانات المستخدمة في هذا البحث قيمة ووزن كل من مؤشر التنمية البشرية ومؤسسة التمويل الدولية لجميع الولايات الهندية الكبرى البالغ عددها 21 ولاية الخاضعة للبحث. ومن تحليل أبحاثهم، تمكن غوبتا وتشوتيا وراو (2014) من العثور على أن قيمة ورتبة الشمول المالي – المقاسة بواسطة – (IFI) تتحرك تمامًا في نفس الاتجاه مع قيمة ورتبة التنمية البشرية – المقاسة. بواسطة – (HDI) لجميع الولايات الهندية الـ 21 الخاضعة للبحث. إن الارتباط الكبير بين مؤشر الشمول المالي (IFI) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) سمح لـGupta, Chotia and Rao (2014) بالتوصل إلى استنتاج مفاده أن المستويات الأعلى من الشمول المالي تؤدي إلى مستويات أعلى من التنمية البشرية.

حاول Suarez and Amado (2014) فهم فجوة الشمول المالي بين دول أمريكا اللاتينية وبقية العالم. في بحثهما، درس Suarez and Amado (2014) هذه الفجوة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. استخدم

Suarez and Amado (2014) مؤشرًا مركبًا حتى يتمكنوا من قياس الشمول المالي. من ناحية أخرى، استخدم Suarez and Amado (2014) مؤشر التنمية البشرية (HDI) كمقياس للتنمية الاجتماعية. وكانت بيانات هذا البحث عبارة عن بيانات مقطعية لعام 2011، وتم الحصول عليها من قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي ومؤشر التنمية البشرية الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن تحليلهما، تمكن Suarez and Amado (2014) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن دول أمريكا اللاتينية أقل نسبيًا من بقية العالم في كلا مستويي الشمول المالي والتنمية البشرية. ومن ثم، تمكن Suarez and Amado (2014) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن المستويات الأعلى للتنمية البشرية، وخاصة بسبب البعد التعليمي الذي يؤدي إلى تحسين الثقافة المالية، يجب أن تؤدي إلى مستويات أعلى من الشمول المالي. وأوصى Suarez and Amado (2014) صانعي السياسات بتحفيز وإيلاء اهتمام كبير للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون بمثابة عقبات أمام الشمول المالي والتنمية المالية.

يهدفUnnikrishnan and Jagannathan (2014) إلى دراسة علاقة الشمول المالي على المستوى العالمي، فيما يتعلق بكل من النمو الاقتصادي، مقاسًا بالناتج المحلي الإجمالي، والتنمية البشرية، مقاسًا بمؤشر التنمية البشرية .(HDI) في بحثهما، قام أونيكريشنان وجاجاناثان (2014) بدراسة دور الشمول المالي، مقاسًا بمؤشر الشمول المالي، كمتغير وسيط للعلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي. ومن أجل التحليل، طبق Unnikrishnan and Jagannathan (2014) الانحدار المتعدد للبيانات المقطعية لـ 162 دولة تم جمعها من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للأمم المتحدة وحساب الشمول المالي. البيانات التي استخدمها Unnikrishnan and Jagannathan (2014) في أبحاثهما وتحليلهما كانت لعام 2011. ومن خلال نتائج تحليلهما، تمكن Unnikrishnan and Jagannathan (2014) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن النمو الاقتصادي بشكل كبير قد يكون بمثابة مؤشر للتنبؤ بالنمو الاقتصادي. الشمول المالي. ومع ذلك، من ناحية أخرى، تمكن أونيكريشنان وجاجاناثان (2014) من التوصل إلى استنتاج مفاده أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية البشرية والشمول المالي .

درس Mojica and Mapa (2015) العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية في محاولتهما لبناء مؤشر مركب للشمول المالي، وهو مؤشر الشمول المالي .(FII) يهدفMojica and Mapa (2015) إلى قياس الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها في الفلبين. من أجل قياس الوصول إلى الخدمات المالية في الفلبين، قامMojica and Mapa (2015) بجمع بيانات ثانويةBSP) "Bangko Sentral ng Pilipinas" ، البنك المركزي الفلبيني (اعتبارًا من عام 2014. ومن ناحية أخرى، من أجل لقياس استخدام الخدمات المالية في الفلبين، قامMojica and Mapa (2015) بجمع بيانات مسح دخل وإنفاق الأسرة الثانوية (FIES) لعام 2012. وبعد إنشاء مؤشر الشمول المالي المقترح(FII) ، كانMojica and Mapa (2015) مهتمين في تطبيق مؤشر الشمول المالي المقترح (FII) لقياس العلاقة بين قسم الصناعات السمكية وبعض المتغيرات. من بين المتغيرات التي تم قياسها فيما يتعلق بمؤشرMojica and Mapa (2015) المقترح للشمول المالي (FII) كان مؤشر التنمية البشرية

(HDI)كمقياس للتنمية البشرية في الفلبين. ومن تحليلهما، تمكنMojica and Mapa (2015) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن هناك علاقة إيجابية كبيرة بين مؤشر الشمول المالي (FII) ومؤشر التنمية البشرية.(HDI)

اهتمت Laha (2015) بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية. في بحثهم، اهتمت Laha (2015) باستكشاف العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية في دول جنوب آسيا. علاوة على ذلك، ركز Laha (2015) بشكل أكبر على العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية في الهند، داخل الولايات. حاول Laha (2015) بناء مؤشر للشمول المالي، وهو مؤشر الشمول المالي (IFI) على غرار مؤشر الشمول المالي الذي طورته Sarma (2008). قامت Laha (2015) ببناء مؤشرها المقترح للشمول المالي (IFI) للفترة من عام 2004 حتى عام 2013. كما قامت Laha (2015) بجمع القيم التقديرية لمؤشر التنمية البشرية (HDI) للفترة من عام 1980 حتى عام 2013. طبق Laha (2015) نفس النهج على تحليلاتهم عبر دراسات بحثية عبر دول جنوب آسيا والولايات الهندية. ومن خلال الأدلة والتحليلات الخاصة بأبحاثهم، تمكنت Laha (2015) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن هناك ارتباطًا بين تصنيف التنمية البشرية لبلد ما، مقاسًا بتصنيف مؤشر التنمية البشرية(HDI) ، وتصنيف الشمول المالي للدولة. الدولة، ويتم قياسها حسب تصنيف مؤشر الشمول المالي(IFI) ، بين دول جنوب آسيا. كما تمكن Laha (2015) من التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة ارتباطية بين مستوى التنمية البشرية ومستوى الشمول المالي بين الولايات الهندية.

في محاولة لحساب الشمول المالي لمختلف دول العالم، كان Raichoudhury (2016) مهتمًا بتطبيق مقياسهم المحسوب من خلال اختبار العلاقة التي قد تكون بين الشمول المالي والتنمية البشرية. واعتمد رايشودري (2016) مؤشر الشمول المالي (IFI) الذي طورته Sarma (2012)، حسب مرجعيته. كمقياس للتنمية البشرية، اعتمد Raichoudhury (2016) مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد طبق رايشودري (2016) أبحاثه على 111 دولة حول العالم باستخدام بيانات عام 2013. ومن نتائج بحثهم وتحليلهم، تمكن Raichoudhury (2016) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن هناك علاقة إيجابية كبيرة بين التنمية البشرية، يقاس بمؤشر التنمية البشرية(HDI) ، والشمول المالي يقاس بمؤشر الشمول المالي(IFI) ، للدول الخاضعة للبحث.

وانطلاقاً من وجهة النظر القائلة بأن الشمول المالي هو أولوية في صنع السياسات، حاول Nanda and Kaur (2016) حساب مؤشر الشمول المالي (IFI) لـ 68 دولة في العالم للفترة من عام 2004 إلى عام 2012. مؤشر الشمول المالي المحسوب (IFI)للتطبيق، حاول Nanda and Kaur (2016) اختبار ما إذا كانت هناك أي علاقة بين مدى الشمول المالي ومستوى التنمية البشرية. ومن نتائج أبحاثهم وتحليلاتهم، تمكن Nanda and Kaur (2016) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن التنمية البشرية، المقاسة بمؤشر التنمية البشرية(HDI) ، لها علاقة إيجابية كبيرة أحادية الاتجاه مع الشمول المالي، مقاسا بمؤشر الشمول المالي (IFI).

وفقًا لادعائهم بأن الشمول المالي أمر محوري لجوانب مختلفة من التنمية الاقتصادية، كان Ahuja and Phatak (2017) مهتمين بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والشمول المالي (من حيث النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة) عبر الولايات الهندية. اقترح Ahuja and Phatak (2017) مؤشرًا للشمول المالي وهو مؤشر الشمول المالي .(FII) يتألف قسم الصناعات السمكية المقترح من قبلAhuja and Phatak (2017) من 7 متغيرات لتغطية ثلاثة أبعاد للشمول المالي وتوافر الخدمات المصرفية واستخدامها وتغلغلها في مختلف الولايات الهندية. كمقياس لمستوى المعيشة، تم استخدام مؤشر التنمية البشرية Ahuja (HDI) and Phatak (2017) كبديل. في بحثهما، طبق Ahuja and Phatak (2017) دراسة مقارنة بين الولايات الهندية للأعوام 2011 و2012. وقد صنف Ahuja and Phatak (2017) الولايات الهندية إلى ثلاث فئات، مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة من حيث الشمول المالي والإنساني. التنمية (كبديل لمستوى المعيشة). ومن تحليل أبحاثهما، تمكن أهوجا وباتاك (2017) من العثور على علاقة إيجابية أحادية الاتجاه بين الشمول المالي، الذي تم قياسه بواسطة مؤشر الشمول المالي المقترح ل Ahuja and Phatak (2017)، ومستوى المعيشة. ، ويقاس بمؤشر التنمية البشرية (HDI) Ahuja and Phatak (2017). تمكن Ahuja and Phatak (2017) من التوصل إلى استنتاج حول أهمية الشمول المالي فيما يتعلق بمستوى المعيشة في الهند. يرى Ahuja and Phatak (2017) أن المعرفة المالية ونقص التعليم الأساسي هما من التحديات التي تواجه تحقيق أهداف الشمول المالي. وأوصى Ahuja and Phatak (2017) صانعي القرار السياسي والحكومة في الهند بإيلاء المزيد من الاهتمام لتلك التحديات حتى تتمكن الهند من تحقيق أهداف الشمول المالي بشكل أفضل.

في إندونيسيا، اهتم Umar (2017) بتحليل الأبعاد الثلاثة للشمول المالي القائم على الشريعة في إندونيسيا، وذلك باستخدام ومؤشر يسمى مؤشر الشمول المالي المتوافق مع الشريعة .(ISFI) كان الهدف من تحليل Umar (2017) هو دراسة المستويات التي تتمتع بها إندونيسيا بالشمول المالي، على مستوى المقاطعة. أيضًا، كان Umar (2017) مهتمًا باستكشاف العلاقة بين مؤشر الشمول المالي الشرعي (ISFI) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) عبر المقاطعات الإندونيسية. طبق Umar (2017) دراسة مقارنة بين المقاطعات الإندونيسية للفترة من عام 2010 إلى عام 2015. ومن تحليلهم، تمكن Umar (2017) من العثور على مستوى كل من التنمية البشرية والشمول المالي القائم على الشريعة في إندونيسيا وتتحرك المحافظات في نفس الاتجاه. ومن هنا، تمكن Umar (2017) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن هناك علاقة إيجابية بين الشمول المالي المبني على الشريعة، والمقاس بمؤشر الشمول المالي المتوافق مع الشريعة(ISFI) ، والتنمية البشرية، والمقاسة بمؤشر التنمية البشرية (HDI)في إندونيسيا.

بهدف استكشاف ديناميكيات الرعاية الاجتماعية وعلاقتها بالشمول المالي، حاولت Tita (2017) بحث العلاقة بين متغيرات مختلفة لقياس الشمول المالي ومتغيرات مختلفة لقياس الرعاية الاجتماعية في بلدان جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية (بلدان جنوب الصحراء الكبرى) . اعتمدت Tita (2017) في بحثها أربعة متغيرات كبديل لقياس الرفاهية. وكانت المقاييس الأربعة التي اعتمدتها Tita (2017) لقياس الرفاهية هي مؤشر التنمية البشرية، ونسبة الفقر، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

لكل 1000 مولود حي، وعدم المساواة في الدخل. ومن ناحية أخرى، اعتمد Tita (2017) سبعة جوانب كبديل لقياس الشمول المالي. وكانت الجوانب السبعة التي اعتمدتها Tita (2017) لقياس الشمول المالي هي ملكية الحساب، واستخدام الحساب للأعمال التجارية، والقروض الرسمية للرسوم المدرسية، وأجهزة الدفع الإلكترونية، والتأمين الصحي، والقرض الرسمي، والادخار الرسمي. قام Tita (2017) بتطبيق بحثه على 37 دولة من دول جنوب الصحراء الكبرى (SSA) باستخدام البيانات الثانوية لعام 2011. ومن تحليل بيانات أبحاثهم، تمكن Tita (2017) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن الشمول المالي بشكل عام له تأثير إيجابي على مؤشر التنمية البشرية .(HDI) وتبين أن ملكية الحساب والدفع الإلكتروني والقروض الرسمية والادخار لها تأثير إيجابي كبير على مؤشر التنمية البشرية .(HDI) ومع ذلك، كانت نتائج الدفع الإلكتروني والقروض الرسمية والادخار إما أحادية الاتجاه أو غير ذات أهمية للتأثير على مؤشر التنمية البشرية (HDI).

في نيجيريا، كان Ezenwakwelu (2018) مهتمًا بدراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والبطالة والتنمية البشرية. قام Ezenwakwelu (2018) بتطبيق أبحاثهم حول تأثير الشمول المالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا، والبطالة، والتنمية البشرية. قامEzenwakwelu (2018) بتطبيق أبحاثهم على الاقتصاد النيجيري للفترة من عام 2007 حتى عام 2015. ومن أجل بناء المتغير المستقل لبحثهم، استخدم Ezenwakwelu (2018) ستة عوامل لقياس الشمول المالي. وتم تقسيم هذه العوامل الستة إلى ثلاثة أبعاد، الوصول إلى الخدمات المالية في نيجيريا، وتوافر الخدمات المالية في نيجيريا، واستخدام الخدمات المالية في نيجيريا. أما بالنسبة للمتغيرات التابعة لأبحاثهم، فقد اقترح Ezenwakwelu (2018) ثلاثة نماذج لثلاثة متغيرات تابعة. وكانت المتغيرات الثلاثة التابعة هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (GDPG) ومعدل البطالة (UNPR)ومؤشر التنمية البشرية .(HDI) ومن خلال تحليل أبحاثهم، تمكنEzenwakwelu (2018) من معرفة أن هناك علاقة مهمة بين كل من التنمية البشرية والشمول المالي. ومن ثم، تمكن Ezenwakwelu (2018) من استخلاص استنتاج مفاده أن الشمول المالي لديه القدرة على دفع التنمية البشرية.

وقد اهتم Hanivan and Nasrudin (2019) بتطوير مؤشر مركب للشمول المالي، مقابل مؤشرات الشمول المالي الأخرى المقترحة سابقًا لإندونيسيا. وكانت محاولتهم هي تزويد مجموعة المعرفة بمؤشر أكثر تجريبية للشمول المالي. في مؤشرهم المقترح للشمول المالي(IFI) ، اعتمد Hanivan and Nasrudin (2019) ثلاثة أبعاد لبناء المؤشر، الوصول إلى الخدمات المالية وتوافرها واستخدامها في إندونيسيا. من خلال مسار رحلتهما البحثية، حاول Hanivan and Nasrudin (2019) ربط مؤشر الشمول المالي المقترح (IFI) بثلاثة متغيرات، معدل الفقر، ونسبة جيني، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي للفرد، ومؤشر التنمية البشرية .(HDI) قام Hanivan and Nasrudin (2019) بتطبيق تحليلهما للمتغيرات المفترضة على البيانات السنوية للفترة من عام 2012 إلى 2018. ومن ملاحظتهما إلى الأدلة التجريبية للأبعاد المقترحة لمؤشر الشمول المالي(IFI) ، Hanivan and Nasrudin ((2019) تمكنوا من ملاحظة أن إندونيسيا كانت تشهد تطورًا في الشمول المالي، على المستوى المركب وعلى مستوى البعد من عام 2012 إلى عام 2018. ومن نتائج تحليل بحثهم، تمكن Hanivan and Nasrudin

(2019) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن هناك علاقة هامة بين الشمول المالي، الذي يقاس بمؤشر الشمول المالي المقترح(IFI) ، والتنمية البشرية، التي يقاسها مؤشر التنمية البشرية (HDI).

اعترافًا بأهمية الشمول المالي عندما يتعلق الأمر بجهود السياسة العامة فيما يتعلق بتعزيز رفاهية السكان في كولومبيا، كان Puentes, Polania and Prieto (2019) مهتمين بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية في كولومبيا. من خلال أبحاثهم، درس Puentes, Polania and Prieto (2019) العلاقة بين الشمول المالي باستخدام مؤشرين للشمول المالي، الوصول والاستخدام، والتنمية البشرية باستخدام مؤشر التنمية البشرية .(HDI) قاموا بتطبيق أبحاثهم في قسم هويلا، أحد مقاطعات (المناطق الجغرافية – المدن) في كولومبيا للفترة من عام 2008 حتى عام 2017. ومن نتائج بحثهم، تمكن Puentes, Polania and Prieto (2019) من الوصول إلى الاستنتاج هو أن هناك علاقة قوية بين أبعاد الوصول والاستخدام مؤشر التنمية البشرية (HDI).

يحاول Iloh and Okoro (2019) استكشاف أبعاد مختلفة للشمول المالي والتفاعل بين هذه الأبعاد وأداء اقتصادات منطقة جنوب الصحراء الكبرى. وفقًا لIloh and Okoro (2019)، تم افتراض ستة أبعاد لتمثيل وبناء الشمول المالي. الأبعاد الأربعة للشمول المالي، وفقًا لIloh and Okoro (2019)، هي ائتمان البنوك التجارية للقطاع الخاص(BCPS) ، وأسعار فائدة الإقراض(LINT) ، وعدد فروع البنوك الريفية(NRBB) ، وإجمالي القروض المصرفية لسكان الريف(CBLR) ، والائتمان المصرفي للزراعة(CBCA) ، ونسب السيولة .(LIQR) ولقياس أداء اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تم استخدام مؤشر التنمية البشرية (HDI) كبديل. حاول Iloh and Okoro (2019) دراسة تأثير كل بعد من أبعاد الشمول المالي على مؤشر التنمية البشرية، بالإضافة إلى تأثير البناء متعدد الأبعاد للشمول المالي على مؤشر التنمية البشرية .(HDI) طبق Iloh and Okoro (2019) بحثهما باستخدام البيانات الجدية للوقت لمدة 32 عامًا، من عام 1985 إلى عام 2017 في كل من الاقتصادات النيجيرية والغانية كأقاليم جغرافية تمثيلية لبلدان جنوب الصحراء الكبرى. قام Iloh and Okoro (2019) بجمع بياناتهم من مصادر البيانات الثانوية مثل قواعد بيانات الشمول المالي العالمية(GFI) ، والنشرات الإحصائية للبنك المركزي النيجيري(CBN) ، وبنك غانا(BOG) ، والمكتب الوطني للإحصاء(NBS) ، والمكتب الدولي للإحصاء. صندوق النقد الدولي. من نتائج تحليل أبحاثهم، تمكن Iloh and Okoro (2019) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن الشمول المالي، كبنية مركبة ومن حيث مكوناته البنائية، له تأثير كبير على الأداء الاقتصادي في منطقة جنوب الصحراء الكبرى مقاسًا بالتنمية البشرية. مؤشر .(HDI) وأوصى Iloh and Okoro (2019) بأن تقوم البنوك المركزية في بلدان جنوب الصحراء الكبرى بمراقبة ومراقبة البنوك لصالح الجمهور لتعزيز أهداف الشمول المالي. كما أوصى Iloh and Okoro (2019) البنوك في دول جنوب الصحراء الكبرى بإنشاء "خطة ضمان الائتمان الريفي "(RCGS) تحت إشراف ولوائح البنوك المركزية لصالح السكان في دول جنوب الصحراء الكبرى.

واعترافًا بالدور الهام الذي يلعبه الشمول المالي عندما يتعلق الأمر بتحقيق التنمية المستدامة، اما Soyemi, Olowofela and Yunusa (2019) حاول دراسة العلاقة التفسيرية بين الشمول المالي في التنمية البشرية كبديل للتنمية المستدامة. كان Soyemi, Olowofela and Yunusa (2019) مهتمين بتطبيق أبحاثهم على الاقتصاد النيجيري. استخدم مؤلفو هذا البحث بيانات ربع سنوية لسلسلة زمنية ثانوية للفترة من 2001 إلى 2016. وكمتغير مستقل لبحثهم، تم اعتماد Soyemi, Olowofela and Yunusa (2019) الشمول المالي من حيث ثلاثة أبعاد. الأبعاد الثلاثة المعتمدة كبديل للشمول المالي، وفقًا ل Soyemi, Olowofela and Yunusa (2019)، هي القروض المقدمة للمناطق الريفية(LRA) ، وشبكات الفروع(BBranch) ، والودائع تحت الطلب من المناطق الريفية .(DRA) بينما تم استخدام مؤشر التنمية البشرية (HDI) كبديل للتنمية البشرية لقياس التنمية المستدامة في نيجيريا. من تحليل أبحاثهم، تمكن Soyemi, Olowofela and Yunusa (2019) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن جميع أبعاد بناء الشمول المالي لها تأثير كبير على مؤشر التنمية البشرية .(HDI) أيضًا، من نتائج وخلاصات أبحاثهم، يوصي Soyemi, Olowofela and Yunusa (2019) بأن تقوم السلطات المعنية بالصناعة المصرفية بتشجيع توسع البنوك من خلال زيادة فروع البنوك. علاوة على ذلك، يوصي Soyemi, Olowofela and Yunusa (2019) بأن توصي السلطات المعنية بالصناعة المصرفية بضمان السياسات من أجل الإدماج المالي للسكان الأقل حظًا في نيجيريا.

بينما Hathroubi (2019) حاول إنشاء مؤشر للشمول المالي (IFI) للمملكة العربية السعودية. كان النهج الذي استخدمه Hathroubi (2019) مشابهًا للنهج الذي اعتمده Sarma (2008، 2010، 2012) لبناء مؤشر الشمول المالي .(IFI) استخدم كل من Hathroubi (2019) وSarma (2008، 2010، 2012) منهجية المتوسط المرجح المشابهة للمنهجية المعتمدة لبناء مؤشر التنمية البشرية .(HDI) كما تمت محاولة دراسة العلاقة بين الشمول المالي مقاسا بمؤشر مقترح يسمى المؤشر المتحول للشمول المالي (TIFI) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) للفترة من عام 1980 إلى عام 2015، مع الإشارة بشكل خاص إلى الفترة من عام 2005 إلى عام 2009. الفرق بين المؤشر المتحول للشمول المالي (TIFI) ومؤشر الشمول المالي (IFI)الذي طورته (Sarma 2008، 2010، 2012) هو أن المؤشر المتحول للشمول المالي ((TIFI) يأخذ القيم بين −∞ و ∞، بدلاً من أن تكون القيمة بين −1 و 1 كما هو الحال في مؤشر الشمول المالي (IFI) . علاوة على ذلك، حاول Hathroubi (2019) دراسة العلاقة بين المؤشر المتحول للشمول المالي (TIFI) وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. من تحليل أبحاثهم، سمحت النتائج للحثروبي (2019) بالتوصل إلى استنتاج مفاده أن مؤشر التنمية البشرية (HDI) له تأثير كبير على المؤشر المتحول للشمول المالي (TIFI) في المملكة العربية السعودية .

واهتم Bora (2019) بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية في الهند. اعتمد Bora (2019) مقياسًا متعدد الأبعاد للشمول المالي يسمى مؤشر الشمول المالي .(FII) وكانت أبعاد مؤشر الشمول المالي (FII) الذي استخدمه Bora (2019) هي توافر الخدمات المالية والمصرفية وإمكانية الوصول إليها واستخدامها في الهند. ومن ناحية أخرى، واستخدم Bora (2019) مؤشر التنمية البشرية (HDI) كمقياس للتنمية البشرية في الهند. وطبق Bora (2019) أبحاثه على 27 ولاية هندية لعام 2016.

وقام Bora (2019) بحساب بناء مؤشر الشمول المالي (FII) من أجل الحصول على بيانات لتحليلها. بينما قام Bora (2019) بجمع بيانات ثانوية لمؤشر التنمية البشرية (HDI) من "مختبر البيانات العالمية". ومن تحليل أبحاثهم، تمكن Bora (2019) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن هناك علاقة إيجابية كبيرة بين التنمية البشرية، مقاسة بمؤشر التنمية البشرية(HDI) ، والشمول المالي، مقاسًا بمؤشر الشمول المالي (IFI).

في حين اهتم كل من Datta and Singh (2019) بدراسة العلاقة بين التنمية البشرية والشمول المالي بين مختلف البلدان المتقدمة والنامية في جميع أنحاء العالم. وبالمثل استخدم Datta and Singh (2019) في بحثهما مؤشر الشمول المالي الذي يضم ثلاثة أبعاد (التوافر وإمكانية الوصول والاستخدام). بينما استخدم مؤلفو هذا البحث مؤشر التنمية البشرية (HDI) كمقياس للتنمية البشرية. وقد طبق Datta and Singh (2019) أبحاثهما على تغطية 102 دولة (34 دولة ذات دخل مرتفع، و55 دولة ذات دخل متوسط، و13 مجموعة دول ذات دخل منخفض) للفترة بين عامي 2011 و2014. ومن تحليل أبحاثهما، Datta and Singh (2019) تمكنوا من التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والتنمية البشرية. يرى Datta and Singh (2019) أن الشمول المالي هو أكثر بكثير من مجرد "معاملة الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك". يمكن أن يكون للشمول المالي، وفقًا لDatta and Singh (2019)، تأثير كبير على التنمية المالية والتنمية الاقتصادية للبلدان. كتوصية سياسية، يقترح Datta and Singh (2019) أنه يجب على الحكومات التدخل بشكل استباقي من خلال السياسات والتدابير التي تمكن من القرب من الخدمات المالية، ومدى أبعادها وتغطيتها، وميزات المنتج وجودته، وتعزيز الاستخدام، والقدرة المالية للأسر، وتوسيع نطاق الخدمات المالية. الثقافة المالية لتحقيق أهداف الشمول المالي.

كان Hidayat, Sari and Gurning (2019) مهتمين بدراسة التأثير الذي قد يحدثه الشمول المالي على الرعاية الاجتماعية في المجتمع الإندونيسي. طبق Hidayat, Sari and Gurning (2019) أبحاثهم على مستوى المقاطعات التي تغطي 34 مقاطعة إندونيسية للفترة من عام 2015 إلى عام 2018. واستنادًا إلى عمل Sarma (2008)، اعتمد Hidayat, Sari and Gurning (2019) إمكانية الوصول والتوافر والاستخدام كأبعاد لقياس الشمول المالي، مؤشر الشمول المالي .(IFI) كمقياس للرعاية الاجتماعية في المجتمع الإندونيسي، اعتمدت Hidayat, Sari and Gurning (2019) مؤشر التنمية البشرية لجميع المقاطعات الإندونيسية الـ 34 الخاضعة لأبحاثهم ونتائج تحليل بيانات الجداول المقطعية، تمكن Hidayat, Sari and Gurning (2019) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن الشمول المالي، المقاس بمؤشر الشمول المالي(IFI) ، كان له تأثير كبير على الرعاية الاجتماعية في الدولة الإندونيسية. المجتمع، ويقاس بمؤشر التنمية البشرية (HDI) عبر المقاطعات الإندونيسية.

واعترافًا بالدور الحاسم الذي يلعبه الشمول المالي عندما يتعلق الأمر بمحاولات صانعي السياسات لتحقيق رفاهية الإنسان على مستوى العالم، فقد اهتم Van and Linh (2019) بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في دول آسيا والمحيط الهادئ. لكي يقوم Van and Linh (2019) بالبحث في الموضوع الذي يهمهم، استخدم مؤلفو هذا البحث نموذجًا كميًا لتطبيقه على 23 دولة آسيوية. وقد طبق Van and Linh (2019) بحثهما وتحليلهما للفترة من عام 2010 إلى عام 2015، بإجمالي

138 ملاحظة. لكي يتمكن مؤلفو ذلك البحث من قياس الشمول المالي في دول آسيا والمحيط الهادئ موضوع بحثهم، عدد فروع البنوك لكل 100.000 بالغ (فروع)، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ(atm) ، الائتمان المحلي لدول العالم. تم اعتماد القطاع الخاص (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) (الائتمان) والمال بمعناه الواسع لكل إجمالي الناتج المحلي (M2) كتدابير للشمول المالي من خلال بناء المتغيرات المستقلة للبحث والتحليل. تم جمع جميع بيانات المتغيرات المستقلة من البيانات الثانوية التي جمعها البنك الدولي أيضًا، لكي يتمكن Van and Linh (2019) من قياس التنمية الاقتصادية في دول آسيا والمحيط الهادئ الخاضعة لأبحاثهما، اعتمد مؤلفو هذا البحث مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)باعتباره المتغير التابع لأبحاثهم وتحليلاتهم. ومن نتائج تحليل أبحاثهم، تمكن Van and Linh (2019) من التوصل إلى استنتاج مفاده أن جميع المتغيرات المستقلة لنموذج بحثهم الذي يمثل الشمول المالي لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، مقاسة بمؤشر التنمية البشرية (HDI)، باستثناء للنقود بمعناها الواسع لكل الناتج المحلي الإجمالي (م2). كما ادعى Van and Linh (2019) أنه من خلال تحليل نموذجهم المقترح، قد يكون هناك المزيد من العوامل التي تؤثر على الشمول المالي بالإضافة إلى المتغيرات المثبتة. وأوصى Van and Linh (2019) الحكومات في البلدان النامية بتمكين الأشخاص من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أكبر، وخلق فرص للشركات الناشئة من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتعزيز الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول من أجل سهولة أكبر في استخدام الخدمات المالية.

واهتمت Nada (2019) باستكشاف العلاقة التي قد تكون موجودة بين الشمول المالي والنمو المستدام في مصر وفقًا لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تم اعتمادها رسميًا من قبل قادة العالم. ووفقا لNada (2019)، يمكن قياس النمو المستدام من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية؛ مؤشرات النمو الاقتصادي ومؤشرات الكفاءة الاجتماعية ومؤشرات الأداء البيئي. وكمقياس للنمو الاقتصادي باستخدام معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي. وكمقياس للكفاءة الاجتماعية، اعتمدت Nada (2019) استخدام مؤشر التنمية البشرية .(HDI) وكمقياس للأداء البيئي، واعتمدت علي استخدام كل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد والمياه النظيفة للفرد. ومن ثم تم اشتقاق كل هذه المقاييس من المؤشرات المستخدمة لقياس مدى نجاح الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. ولكي تتمكن من قياس الشمول المالي في مصر، وعليه استخدمت Nada (2019) أربعة مؤشرات؛ نصيب الفرد من الودائع المنزلية، ونصيب الفرد من القروض الاستهلاكية، وفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ. وكانت بيانات عينة جميع المؤشرات والمتغيرات التي تم جمعها لهذا البحث من عام 2004 حتى عام 2017. ومن نتائج بحثهم وتحليلهم، تمكنت Nada (2019) من التوصل إلى نتيجة مفادها أن مؤشر التنمية البشرية (HDI) كان قويا ويرتبط بمؤشرين فقط للشمول المالي؛ فروع البنوك الاستهلاكية لكل 100 ألف بالغ ومتوسط ودائع الأسرة للفرد.

6- كيفية تجميع البيانات

البيانات المستخدمة في هذا البحث هي بيانات ثانوية تم الحصول عليها هي مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP 2021) في مصر، وأبعاده الثلاثة: متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة، والدخل المعدل لعدم المساواة، والتعليم المعدل لعدم المساواة. وتشمل المتغيرات المستقلة المؤشرات الأربعة للشمول المالي: بطاقة الخصم المستعملة، بطاقة الائتمان المستعملة، الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية والادخار في مؤسسة مالية رسمية Eldomiaty, Hammam and ElBakry (2020). بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين متغيرات وهمية لالتقاط تأثيرات المنطقة الجغرافية وفئة الدخل في البلدان الخاضعة للبحث.

7- الادوات الاحصائية المستخدمة

يتم إجراء الاختبارات الإحصائية القياسية وهي الخطية مقابل اللاخطية، والاختبارات الثابتة والعشوائية وتقنية تقدير المقطع العرضي.

المتغيرات التابعة

تشمل المتغيرات التابعة التي تم فحصها في هذا البحث مكونات مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة (يشار إليه فيما يلي باسم. IHDI)

يتكون المؤشر من:

1. متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة Inequality Adjusted Life Expectancy
2. الدخل المعدل لعدم المساواة. Inequality Adjusted Income
3. التعليم المعدل لعدم المساواة. Inequality Adjusted Education

تم أخذ LN الخاص ببيانات IHDI وبيانات مكوناته في التحليل.

المتغيرات المستقلة

وتشمل المتغيرات المستقلة التي تناولها هذا البحث أربعة مؤشرات للشمول المالي على النحو التالي.

1. استخدام بطاقة الائتمان (% من العمر 15 عامًا فما فوق). (+15 % age) Used a Credit Card
2. استخدام بطاقة الخصم (% من العمر 15 عامًا فما فوق). (+15 % age) Used a Debit Card
3. الادخار في مؤسسة مالية (% من العمر 15 عامًا فما فوق). (+15 % age) Saved at a Financial Institution

4. الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية (% من العمر 15 عامًا فما فوق). Borrowed from a Formal Financial Institution (% age 15+)

تم استخدام هذه المؤشرات الأربعة للشمول المالي من قبل Eldomiaty et al., (2020).

8- نموذج الدراسة

وبما أن البيانات عبارة عن جداول سلاسل زمنية مقطعية، فإن اختبار هاوسمان (Hausman, 1978; Hausman and Taylor, 1981) مطلوب لتحديد ما إذا كان ينبغي استخدام نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية. يبحث الاختبار عن العلاقة بين الملاحظ وغير الملاحظ، وبالتالي يتم إجراؤه في إطار الفرضيات التالية.

$$H_0 : \mathrm{cov}(x_{it}, \lambda_k) = 0$$
$$H_1 : \mathrm{cov}(x_{it}, \lambda_k) \neq 0$$

حيث أن x_{it} = متغير مستقل، و λ_k = معامل الخطأ

كما يتم تناول وفحص مسألة الخطية مقابل اللاخطية. تم استخدام اختبار الخطأ في مواصفات معادلة الانحدار، RESET (Ramsey, 1969; Thursby and Schmidt, 1977; Thursby, 1979; Sapra, 2005; Wooldridge, 2006) لاختبار الفرضيتين التاليتين. تشير فرضية العدم إلى الخطية ويشير البديل إلى اللاخطية. تأخذ معادلة التقدير للنموذج الخطي ذو التأثير العشوائي شكل المتغيرات الوهمية ذات المربعات الصغرى (LSDV) التالية.

$$\mathbf{y}_{tk} = \alpha_k + \sum_{i=1}^{k} \beta_{ik} \mathbf{X}_{itk} + \lambda_k + \upsilon_{tk}$$

حيث t = 1،.....، ن

k = عدد الملاحظات

$\mathbf{y}_{tk}$ = متوسط العمر المتوقع. المعدل لعدم المساواة، الدخل المعدل لعدم المساواة ؛ التعليم المعدل لعدم المساواة.

$\mathbf{X}_{itk}$ = مؤشرات الشمول المالي اسنخدام بطاقة ائتمان (النسبة المئوية للأعمار (15 عامًا فما فوق) استخدام بطاقة الخصم المستخدمة (النسبة المئوية للأعمار 15 عامًا فما فوق)؛ الادخار في مؤسسة مالية (النسبة المئوية للأعمار 15 عامًا فما فوق)؛ الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية (النسبة المئوية للأعمار 15 عامًا فما فوق)

λ_k = معامل الخطأ العشوائي بسبب التأثير الفردي.

υ_{tk} = الخطأ العشوائي.

9- الإحصاء الوصفي

في هذا القسم، يتم عرض إحصائيات وصفية مثل المتوسط والانحراف المعياري والحد الأدنى والحد الأقصى لجميع المتغيرات.

الجدول1 الإحصائيات الوصفية للمتغيرات

المتغير	الملاحظات	متوسط	انحراف معياري	أدنى	أعلى
متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln)	20	2.09981	0.92135	1.16335	4.07788
الدخل المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln)	20	3.64177	0.58673	3.13286	4.7028
التعليم المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln)	20	2.23182	1.38801	0.28862	4.08958
استخدام بطاقة الائتمان (% من العمر 15 عامًا فما فوق)	20	0.28001	0.21952	0.0531	0.80858
استخدام بطاقة الخصم (% من العمر 15 عامًا فما فوق)	20	0.52953	0.33673	0.06592	0.99637
الادخار في مؤسسة مالية (% من العمر 15 عامًا فما فوق)	20	0.34801	0.24569	0.00959	0.82685
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية (% من العمر 15 عامًا فما فوق)	20	0.30687	0.22153	0.01738	0.84667

اختبار Hausman

ويجري الاختبار في ظل الفرضيات التالية.

Ho: الفرق في المعاملات غير منهجي؛ H1: الفرق في المعاملات منهجي.

الجدول 2 نتائج اختبار Hausman

	متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln) (Y1)	الدخل المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln) (Y2)	التعليم المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln) (Y3)
Chi^2 Stat. ($Prob>Chi^2$)	8.91 (0.000)	9.21 (0.000)	11.420

توضح النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن أفضل نموذج لتركيب البيانات في النماذج الستة في كلا المنطقتين هو نموذج التأثير الثابت حيث أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بالاختبارp–value أقل من 5٪.

اختبار التعددية الخطية

الجدول 3 نتائج اختبار الخطية المتعددة المتغيرات الخاضعة للبحث

المتغير	VIF	1/VIF
استخدام بطاقة الائتمان (% من العمر 15 عامًا فما فوق)	2.21	0.45249
استخدام بطاقة الخصم (% من العمر 15 عامًا فما فوق)	3.63	0.27548
الادخار في مؤسسة مالية (% من العمر 15 عامًا فما فوق)	4.06	0.24631
الاقتراض من مؤسسة مالية (% من العمر 15 عامًا فما فوق)	3.18	0.31447

اختبار الخطية مقابل عدم الخطية

اختبار Ramsey RESET باستخدام صلاحيات القيم المجهزة لمؤشر التنمية البشرية المعدلة لعدم المساواة.

Ho: لا يحتوي النموذج على متغيرات محذوفة؛ H1: يحتوي النموذج على متغيرات محذوفة.

جدول4 نتائج اختبار الخطية مقابل اختبار عدم الخطية

	متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln) (Y1)	الدخل المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln) (Y2)	التعليم المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln) (Y3)
F stat	F(3, 20) = 0.347	F(3, 20) = 1.03	F(3, 20) = 0.63
(Prob. F)	−0.8961	(0.4436)	−0.1523

أظهرت النتائج المذكورة أعلاه أنه عند فترة ثقة 95%، لم يتم رفض الفرضية الصفرية مما يعني أن النموذج الخطي مناسب.

اختبار التغايرية

اختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg للتغايرية

المتغيرات: القيم المجهزة لمؤشر التنمية البشرية المعدلة لعدم المساواة

Ho: البيانات لها تباين ثابت؛ H1: البيانات لديها تباين متفاوت.

جدول 5نتائج اختبار التغايرية

	متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln) (Y1)	الدخل المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln) (Y2)	التعليم المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln) (Y3)
Chi^2 Stat. (Prob>Chi^2)	chi2(1) = 11.35 0	chi2(1) = 10.33 -0.0018	chi2(1) = 17.18 0

تظهر النتائج المذكورة أعلاه أن الفرضية الصفرية لاختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg للتغايرية مرفوضة عند فترة الثقة 95٪. وهذا يعني أن تباينات البقايا ليست ثابتة، الأمر الذي يتطلب استخدام التقدير القوي لتقدير معلمات النموذج.

جدول 6 آثار الشمول المالي على مؤشر التنمية البشرية

	متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln) (Y1)	الدخل المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln) (Y2)	التعليم المعدل لعدم المساواة (لو هـ – Ln) (Y3)
ثابت	3.21*** -0.0481	2.63*** -0.0821	1.72*** -0.371

استخدام بطاقة الائتمان (% من العمر 15 عامًا فما فوق) (X1)	0.381− 0.482−	***0.890 0.0461−	0.984− 0.831−
استخدام بطاقة الخصم (% من العمر 15 عامًا فما فوق) (X2)	***0.110− 0.192−	***0.669− 0.629−	**0.735− 0.592−
الادخار في مؤسسة مالية (% من العمر 15 عامًا فما فوق) (X3)	***0.782− 0.273−	0.784− 0.554−	***0.631 0.0017−
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية (% من العمر 15 عامًا فما فوق) (X4)	***0.672− 0.011−	**0.831 0.0421−	***0.441− 0.031−
ملاحظات	20	20	20
R−square	0.3112	0.129	0.384
stat F	***31.81	***26.81	***21.63

*** p<0.1 * ,p<0.05 ** ,p<0.01, أخطاء قياسية قوية بين قوسين

يدرس النموذج 1 العلاقة بين متوسط العمر المتوقع المعدل لعدم المساواة والمؤشرات الأربعة للشمول المالي. أظهرت النتائج أن استخدام بطاقات الائتمان ليس له تأثير كبير على عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع. ومن ناحية أخرى، فإن كل استخدام لبطاقات الخصم، والمدخرات في مؤسسة مالية، والاقتراض من مؤسسة مالية رسمية لها آثار كبيرة وسلبية على متوسط العمر

المتوقع المعدل لعدم المساواة. وتساعد الزيادة في استخدام بطاقات الخصم، والزيادة في المدخرات في المؤسسات المالية الرسمية، وزيادة الاقتراض من المؤسسات المالية، على تفسير انخفاض معدل عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع المعدل.

يدرس Popoola (2019) آثار الودائع في البنوك التجارية (بديل للشمول المالي) على متوسط العمر المتوقع (بديل لطول العمر) بما في ذلك البحث في 36 دولة أفريقية. وتظهر النتائج تأثيرات إيجابية وهامة للمدخرات في المؤسسات المالية الرسمية على متوسط العمر المتوقع. قام Idolor (2012) بدراسة العلاقة بين قروض مؤسسات التمويل الأصغر المقدمة للأفراد ومؤشر متوسط العمر المتوقع في نيجيريا، وخلص إلى أن التأثير الكبير والإيجابي على متوسط العمر المتوقع للناس في نيجيريا.

النموذج الثاني يدرس العلاقة بين الدخل المعدل لعدم المساواة ومؤشرات الشمول المالي، وتظهر النتائج أن استخدام بطاقات الائتمان، والاقتراض من مؤسسة مالية رسمية لهما آثار كبيرة وإيجابية على الدخل المعدل لعدم المساواة. كما أظهرت النتائج أن استخدام بطاقات الخصم المباشر له آثار كبيرة وسلبية على الدخل المعدل لعدم المساواة. درس Givelyn, et al., (2022) التأثير الكبير لمعاملات بطاقات الائتمان على الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا أثناء جائحة كوفيد-19 وقبلها. وأفادوا أن معاملات بطاقات الائتمان (الاستخدام) لها تأثير إيجابي كبير على الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا خلال جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، أفاد Aminata and Sjarif (2020) عن تأثير عكسي لمعاملات بطاقات الخصم على الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا. قام Cheng and Degryse (2010) بدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي في 27 مقاطعة صينية وخلصا إلى أن الائتمان المصرفي كان له تأثير إيجابي كبير على الناتج المحلي الإجمالي. ورغم أن هذا الاستنتاج يتعارض مع النتيجة التي توصلت إليها هذه الأطروحة، إلا أنه يمكن تفسيره على أنه خاص بكل بلد، وترتبط النتائج في هذه المقالة بالاتجاه السائد في اقتصادات العالم.

يدرس النموذج 3 العلاقة بين التعليم المعدل لعدم المساواة ومؤشرات الشمول المالي مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات مستويات الدخل (أو فئة الدخل). أظهرت النتائج أن استخدام بطاقات الخصم المباشر له تأثير سلبي كبير على التعليم المعدل لعدم المساواة. ومن الجدير بالذكر أن هذه النتائج مهمة بالنسبة للدخل المتوسط الأعلى، والدخل المرتفع، والدخل المتوسط الأدنى. درس Sharma and Changkakati (2022) التأثير الكبير الذي قد يحدثه الشمول المالي على تدابير التنمية المستدامة باستخدام بيانات جماعية لـ 153 دولة لمدة ثلاث سنوات (2011 و2014 و2017). وخلصوا إلى أن الشمول المالي كان له تأثير إيجابي كبير على التعليم.

خلص Sridevi and Gowtham (2022) إلى أن استخدام بطاقات الخصم له علاقة إيجابية بتعليم الأشخاص الذين يعيشون في كويمباتور. على الرغم من أن أهمية نتائج البحث الذي أجراه Sridevi and Gowtham (2022) قد تدعم أهمية التأثير الذي قد يحدثه استخدام بطاقات الائتمان على التعليم.

الخلاصة

يقدم البحث عدة استنتاجات، ولكن متناقضة، بمستويات مختلفة من الأهمية وفي اتجاهات مختلفة يمكن التوصل إليها من النتائج المستمدة من التحليلات المعتمدة والمستخدمة والمنفذة في هذا البحث. ومع ذلك، يمكن أن نستنتج بوضوح أن أربعة مؤشرات للشمول المالي (كمكونات ومقياس للشمول المالي في هذا البحث) لها تأثير إيجابي كبير على مؤشر التنمية البشرية (كمقياس للتنمية البشرية في هذا البحث).

لقد أثبت الشمول المالي، بشكل عام، أهميته في تحسين حياة الناس في جميع الجوانب. لقد ثبت أن السكان الأكثر شمولاً مالياً يشعرون بازدهار أفضل في جميع جوانب وأبعاد التنمية المتعلقة بهم.

كما أثبتت ملكية بطاقات الخصم والائتمان وملكية البطاقات واستخدامها أنها تعزز مختلف أبعاد وجوانب التنمية البشرية. قد يكون التوفر والاستخدام والوصول الأفضل لمستخدمي بطاقات الخصم والائتمان بمثابة محرك لتحسين الدخل والنتائج الصحية والتعليم.

علاوة على ذلك، فقد ثبت أن مشاركة الأشخاص وتفاعلاتهم، سواء في الاقتراض أو الإقراض، مع المؤسسات المالية الرسمية تعمل على تعزيز مختلف أبعاد وجوانب التنمية البشرية. قد يكون التوفر والاستخدام والوصول الأفضل لمستخدمي بطاقات الخصم والائتمان بمثابة محرك لتحسين الدخل والنتائج الصحية والتعليم.

المراجع

Ahuja, K., & Phatak, S. S. (2018). Financial Inclusion in India and its Impact on Development and Poverty.

Anand, S., & Chhikara, K. S. (2013). A theoretical and quantitative analysis of financial inclusion and economic growth. Management and Labour Studies, 38(1-2), 103-133.

Anderson, T. W., and Darling, D. A. (1952). Asymptotic theory of certain 'goodness-of-fit' criteria based on stochastic processes. Annals of Mathematical Statistics, 23(2): 193-212

Anderson, T. W., and Darling, D. A. (1954). A test of goodness-of-fit. Journal of the American Statistical Association, 49 (268): 765-769.

Bagli, Supravat & Dutta, Papita. (2012). A Study of Financial Inclusion in India. RADIX INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICS & BUSINESS MANAGEMENT. 1. 1-18.

Bora, Nitu. (2019). Financial Inclusion and Human Development: A Comparative Overview of the States of India. International Journal of Social Sciences and Humanities. 9. 578-595.

Datta, Soumyendra & Singh, Dr. (2019). Variation and Determinants of Financial Inclusion and association with Human Development: A Cross Country Analysis. IIMB Management Review. 31. 10.1016/j.iimb.2019.07.013.

Eldomiaty, T., Hammam, R., & El Bakry, R. (2020). Institutional determinants of financial inclusion: evidence from world economies. International journal of development issues, 19(2), 217-228.

Ezenwakwelu, G.C. (2018). EFFECTS OF FINANCIAL INCLUSION ON SELECTED MACROECONOMIC VARIABLES IN NIGERIA. GLOBAL JOURNAL OF APPLIED, MANAGEMENT AND SOCIAL SCIENCES, 15.

Gupta, Anurag & Chotia, Varun & Rao, N V Muralidhar. (2014). Financial Inclusion and Human Development: A State-Wise Analysis from India. International Journal of Economics, Commerce and Management. II. 1-23.

Hanivan, Hilman & Nasrudin, Mas. (2019). A FINANCIAL INCLUSION INDEX FOR INDONESIA. Buletin Ekonomi Moneter dan Perbankan. 22. 351-366. 10.21098/bemp.v22i3.1056.

Hathroubi, Salem. (2019). INCLUSIVE FINANCE, GROWTH AND SOCIO-ECONOMIC DEVELOPMENT IN SAUDI ARABIA: A THRESHOLD COINTEGRATION APPROACH. Journal of Economic Development. 44. 77-111. 10.35866/caujed.2019.44.2.004.

Hausman, JA, and Taylor, WE. (1981). Panel data and unobservable individual effects. Econometrica: Journal of the Econometric society, 49(6), 1377-1398.

Hausman, JA. (1978). Specification tests in econometrics. Econometrica: Journal of the Econometric society, 46(6), 1251-1271.

Hidayat, P., Sari, R.L., & Hasanah Gurning, H.R. (2019). The Financial Inclusion and Its Impact on Society Welfare in Indonesia. Proceedings of the 2nd Economics and Business International Conference.

Iloh, J. V., & Okoro, C. E. (2019), FINANCIAL INCLUSION AND SUB-SAHARAN ECONOMIES: A STUDY OF NIGERIA AND GHANA.

Kablana, Anand & Singh Chhikara, Kuldip. (2013). A Theoretical and Quantitative Analysis of Financial Inclusion and Economic Growth. Management and Labour Studies. 38. 103-133. 10.1177/0258042X13498009.

Laha, Arindam. (2011). Financial Inclusion and Human Development in India: An Inter-State Analysis. Indian Journal of Human Development. 5. 61-77. 10.1177/0973703020110103.

Laha, Arindam. (2015). Association between Financial Inclusion and Human Development in South Asia : A Cross-Country Analysis with Special Reference to India Association between Financial Inclusion and Human Development in South Asia : A Cross-Country Analysis with Special Reference to India. Journal of Economic Policy and Research. 10. 69-91.

López-Puentes, Angy & Córdoba-Polania, Luis & Vargas Prieto, Amanda. (2019). Efectos de la inclusión financiera en el desarrollo humano del departamento del Huila-Colombia. Clío América. 13. 340-349. 10.21676/23897848.3576.

Mojica, M. B. R. and Mapa, C. D. S., (2017). An index of financial inclusion in the Philippines: Construction and analysis. The Philippine Statistician, 66(1), pp. 59-74.

Nada, Rania H. (2020). Financial Inclusion and Sustainable Growth in Egypt. Master's thesis, Harvard Extension School.

Nanda, K., & Kaur, M. (2016). Financial Inclusion and Human Development: A Cross-country Evidence. Management and Labour Studies, 41(2), 127-153. https://doi.org/10.1177/0258042X16658734

Raichoudhury, Ayushi. (2016). Financial Inclusion & Human Development: A Cross Country Analysis. Asian Journal of Business Research. 6. 10.14707/ajbr.160020.

Ramsey, JB. (1969). Tests for specification errors in classical linear least-squares regression analysis. Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological), 31(2), 350-371.

Rojas-Suarez, Liliana & Amado, Maria. (2014). Understanding Latin America's Financial Inclusion Gap. Center for Global Development. 10.2139/ssrn.2458138.

Sapra, S. (2005). A regression error specification test (RESET) for generalized linear models. Economics Bulletin, 3(1), 1-6.

Sarma, M. and Pais, J. (2010). Financial inclusion and development. Journal of International Development, 23(5), 613-628. https://doi.org/10.1002/jid.1698

Sarma, Mandira (2008). Index of Financial Inclusion, Working Paper, No. 215, Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), New Delhi

Soyemi, Kenny & Olowofela, Olusola & Lateef, Yunusa. (2020). Financial inclusion and sustainable development in Nigeria. Journal of Economics and Management. 39. 105-131. 10.22367/jem.2020.39.06.

Thursby, JG, and Schmidt, P. (1977). Some properties of tests for specification error in a linear regression model. Journal of the American Statistical Association, 72(359), 635-641.

Thursby, JG. (1979). Alternative specification error tests: a comparative study. Journal of the American Statistical Association, 74(365), 222-225.

Tita, F. (2017). Financial development, financial inclusion and welfare dynamics in sub-Saharan Africa (Doctoral dissertation, Stellenbosch: Stellenbosch University).

Umar, A. I. (2017). Index of syariah financial inclusion in Indonesia. Buletin Ekonomi Moneter dan Perbankan, 20(1), 99-126.

Unnikrishnan, Roshny & Jagannathan, Lakshmi. (2015). Unearthing global financial inclusion levels and analysis of financial inclusion as a mediating factor in global human development. Serbian Journal of Management. 10. 19-32. 10.5937/sjm10-5363.

Van der Waerden, B. L. (1927). Beweis einer Baudetschen Vermutung, Nieuw Archief voor Wiskunde 15: 212–216

Van der Waerden, B. L. (1930). Moderne Algebra, volume 1. Julius Springer, Berlin, 1st edition.

Van, Dinh & Linh, Nguyen. (2019). The Impacts of Financial Inclusion on Economic Development: Cases in Asian-Pacific Countries. Comparative Economic Research. 22. 7-16. 10.2478/cer-2019-0001.

Wooldridge, Jeffrey M. (2006). Introductory Econometrics - A Modern Approach. Thomson South-Western, International Student Edition.

Yorulmaz, Recep, "FINANCIAL INCLUSION & ECONOMIC DEVELOPMENT: A CASE STUDY OF TURKEY AND A CROSS-COUNTRY ANALYSIS OF EUROPEAN UNION"" (2012). All Theses. 1352. https://tigerprints.clemson.edu/all_theses/1352